متخصصون يؤكدون أن مذكرة فض التشابك بين هيئة الأسواق ووزارة التجارة كشفت عجز القانون

كتلة حماية المساهمين: الطبقة المتوسطة الخاسر الأكبر في «شطب الشركات»

دعا عدد من المتخصصين والمحللين ان الي ضرورة التاني والتريث في مناقشة تعديلات قانون هيئة أسواق المال لتخرج في المداولة الثانية بافضل صيغة ممكنة خاصة ان القانون صدر قص ولزق ويحتاج الي المزيد من المراجعة لتلافي المثالب الحالية.

وقال متخصصين في الندوة التي اعدتها كتلة حماية صغار المساهمين في مقرها بالعديلية حول الشركات المشطوبة والمنسحبة وكيفية حماية حقوق المساهمين ان غياب الرقابة علي الشركات فتح الباب امام مجالس الادارات للتلاعب في الشركات من خلال الانسحاب الاختياري او اهدار رؤوس اموال الشركات مما يجعلها عرضة للشطب دون مراعاة لحقوق صغار المساهمين والذين خسروا الجلد والسقط من جراء تجاهل الجهات الرقابية لحماية حقوقهم.

واضاف متخصصون في الندوة ان مذكرة فض التشابك بين هيئة الاسواق ووزارة التجارة كشفت ان القانون يحتاج الى تنقيح خاصة في المواد الخاصة بالشطب بالإضافة الى الوضعية السلبية للسوق الذي اصبح بلا حماية للصغار لافتين الى قواعد الحوكمة تعد احد اهم هروب الشركات بسبب التشدد وزيادة الكلفة علي الشركات دون ان تساهم في زيادة الارباح.

في البداية قال الرئيس التنفيذي بشركة العربي للوساطة المالية ميثم الشخص ان اشكالية البورصة انه لا يوجد بها الا اداة واحدة للاستثمار ولا توجد بها اي ادوات اخري مثل السندات والصكوك التي توجد في غالبية اسواق العالم وهو ما شكل عبئا نفسيا علي السوق.

واضاف ميثم ان الشركات تسعي دائما الي الادراج في البورصة للاستفادة من المزايا العديدة التي تتحقق لها من جراء ذلك.

وقال الشخص ان البورصة في مرحلة توفيق اوضاع ما بين الرقابة السابقة والرقابة الحالية بعد صدور القانون 7 لسنة 2010 ولذا كان لابد من التريث في اصدار القانون حتي تكتمل صورته النهائية ويخرج على الوجه الاكمل.

وزاد الادراج يحقق الشفافية وسهولة الحصول على المعلومات عن الشركات المدرجة ولكن للأسف نشهد على ارض الواقع حوث تسريبات للمعلومات من بعض اعضاء مجالس الادارات وبعض الموظفين دون ان نشاهد محاسبة من الهيئة لهؤلاء رغم ان المواطنين لديهم احساس بان الشركات المدرجة هي محل ثقة الدولة ككل خاصة ان البورصة تمثل مراة عاكسة للاقتصاد الذي يشهد معادلة صعبة انه واحد من اقوي اقتصاديات المنطقة وبه بورصة فيها اسهم ب 12 فلس واقل من 50 فلس وهو ما يعد شيء مخجل ويصعب معها تسويق او الترويج لبورصة الكويت في الخارج كبيئة حاضنة للاستثمار.

واكد الشخص ان هيئة اسواق المال مسئولة عن تحقيق الشفافية وجلب الاستثمارات من الخارج وزيادة القيمة السوقية التي تراجعت من 67 مليار دينار في 2008 الى اقل من 26 مليار دينار حاليا.

واشار الى انه يمكن شطب الشركة لأسباب غير جوهرية مثل الشطب لعدم تعيين مسئول مطابقة الالتزام حيث يوجد ندرة في هذا التخصص لكثرة الاشتراطات علي هذه الوظيفة بل اضطرت بعض الشركات الي جلبهم من الخارج برواتب من 1500 الى 2000 دينار وهو ما كبد الشركات اعباء اضافية دون ان تكون هناك مرونة في هذا الامر بالإضافة الي ان الشركة اذا تراجع رأسمالها الى 3 ملايين دينار بسبب خسارة اكثر من 75 % من اسمال او توقفت لمدة 6 شهور يتم شطب الشركة وهو ما يمثل عقاب على المساهم وليس مجلس الادارة المسؤول عن ذلك.

الشخص: وضع البورصة مخجل مع وجود أسهم بـ 12فلساً وبعض أسباب الشطب غير جوهرية

الحربش: نص الانسحاب الاختياري معيب كونه يمنح الهيئة الاستقلالية الكاملة في الموافقة من عدمه

الحريش والشخص والدليمي ومنصور خلال الندوة

فؤاد: شطب الشركات بمثابة حكم بالإعدام على المساهمين والأسهم أصبحت بلا قيمة

الوزان: وزارة التجارة غير مهنية ولا يوجد بها جهاز تفتيش على الشركات

المنصور: 3 إنجازات حققتها كتلة صغار المساهمين

قال المحلل المالي ومؤسس كتلة صغار المساهمين امير المنصور ان الكتلة حققت ثلاثة انجازات نوعية في الفترة الاخيرة في مقدمتها الحصول علي حكم براءة مع اخي خالد المنيع في القضية المرفوعة من احدي الشركات بتهمة التشهير حيث ربحنا القضية والانجاز الثاني وهو اجبار وزارة التجارة على عقد جمعية عمومية لشركة جلف انفست مرة ثانية وذلك بعد ان سبق الاعلان عن عقدها ثم الغاء الاعلان لأسباب واهية الا ان لجوء الكتلة لتقديم شكوي في لجنة الشكاوي و العرائض في مجلس الامة بالمستندات جعلها تصدر توصية بعقد العمومية وهو ما الزم الوزارة لافتا الى ان هذا الانجاز لم ياتي من فراغ بل بعد مجهود شاق استغرق ما يقارب من 5 شهور.

واضاف المنصور ان الانجاز الثالث هو حصولنا على حكم اول درجة ضد الشركة الوطنية للميادين بإلغاء الجمعية العمومية التي عقدتها الشركة وخفضت رأسمالها من 100 مليون دينار الى 28 مليون دينار وذلك في معركة خاضتها الكتلة متسلحة بالقانون منذ شهر يونيو 2014 الى الان حتي تم الغاء هذه الزيادة مؤكدا ان هذه الإنجازات تحققت نتيجة تكاتف كافة الجهود من اجل استعادة حقوق صغار المساهمين.

الدليمي: شطب الشركات قلص عددها المدرج

المنيع: يجب على مؤسسات الدولة التكاتف مع الكتلة لكشف فساد بعض الشركات

كشف الفساد

واوضح مؤسس كتلة صغار المساهمين خالد المنيع ان كتلة صغار المساهمين بذلت جهودا مضينه لمواجهة اشكالية شركات مشطوبة وكذلك التي انسحبت اختياريا وتلاعبوا بأموال صغار المساهمين من رصد تجاوزاتهم وتقديمهم إلي الجهات القانونية والرقابية وذلك بمساعدة اعضاء الكتلة الذين فاق عددهم 1750 عضو.

وزاد المنيع انه يجب علي كافة مؤسسات الدولة التكاتف مع كتلة صغار المساهمين لكشف فساد بعض الشركات ورد الحقوق لأصحابها خاصة ان بعض مسئولي الشركات قاموا بإهدار أموال وحقوق المساهمين دون اكتراث من القانون رغم ان هذه الاموال تعادل المال العام والذي يجرمه القانون بصفته جناية وليست جنحة.

الغاء عمومية ميادين

واشار المحام عمر العلوي الى ان قضية الغاء عمومية ميادين تعد من القضايا النوعية حيث انه منذ ان عرض عليه اعضاء كتلة صغار المساهمين مستندات قضية الغاء خفض رأسمال كان لابد من البحث عن سبب قانوني لرفع الدعوي خاصة ان المساهمين الذين طلبوا وقفا كانوا ضمن الحاضرين في العمومية فيما عدا مساهم فتم الاستناد الى عدم دعوة المساهمين وبناء عليه تم ابطال اجتماع العمومية وكل ما ترتب عليه من اثار.

وشدد على المساهمين عليهم دور حيوي وهام في القيام بالرقابة الحقيقية في الشركات التي يساهمون فيها ولا يتركون الحبل علي الغارب لمجالس الادارات.

اين الجهات الرقابية

و تساءل المساهم عبدالهادي الوزان اين الجهات الرقابية من ضياع حقوق المساهمين في الشركات المشطوبة والمنسحبة من البورصة لافتا الى ان الكل يعلم ان ما حدث لصغار المساهمين تم بفعل فاعل حيث تم بغي 20 مليار دينار من المساهمين والمستثمرين مما تسبب في خسائر فادحة للطبقة المتوسطة في الكويت.

واضاف انه يجب احتساب اموال المساهمين في شركات المدرجة اموال عامة ويتم تجريمها عمليات اهدارها مشيرا الى ان وزارة التجارة غير مهنية ولا يوجد بها جهاز تفتيش علي الشركات ،داعيا الي قيام هيئة اسواق المال بتعيين المدقق الخارجي على الشركات عن طريقها وليس عن طريق الشركة للحفاظ على حقوق الأقلية وملكيات الصغار.

اسوة بما معمول به في قوانين الاسواق والمنطقة؟

واشاد الحربش بجهود من اسسوا كتلة صغار المساهمين لاسيما مع النجاحات الي حققوها والنتائج الإيجابية في القضايا التي تصدوا لها ، معربا عن امله في ان تتواصل نجاحات الكتلة من خلال مؤسسيها الى تحقيق اهدافها المرجوة.

خسائر بالمليارات

و من جانبه قال المحلل المالي وعريف الندوة عدنان الدليمي ان الكتلة منذ اليوم الاول لتأسيسها وهي تعمل لتحقيق الصالح العام لصغار المساهمين خاصة مع قرارات شطب الشركات من البورصة والانسحابات الاختيارية مما قلص من عدد الشركات المدرجة الى 191 شركة في السوق الرسمي الامر الذي كانت له انعكاسات عديدة علي السوق الذي خسر مليارات الدنانير وتكبدها الصغار الذين اصبحوا وقود السوق.

واضاف الدليمي ان السوق حاليا في مرحلة تنظيم مع بدء عمل هيئة اسواق المال في عام 2010 ورغم ذلك الشركات تنسحب من السوق دون رقابة او محاسبة عن حلال المساهمين والمستثمرين الذي ذهب مع الريح نتيجة غياب الرقابة رغم تعددها في سوق الكويت للأوراق المالية.

وبين ان المخاطبات والمراسلات التي ترفعها الهيئة غير منظمه وتحتاج الى اعادة ترتيب واعداد سجل منظم يضم جميع الشركات المدرجة وعناوينها وذلك لإصدار التعليمات والكتب لمن ترغب في مخاطبتها كما انه لابد من اعداد جدول اعمال مسبق ومنظم للاجتماعات التي تعقدها حتي لا يتم اضافة بنود وقرارات خلال تلك الاجتماعات.

وفيما يخص انسحاب الشركات الاختياري من السوق عقب الحريش ان المادة 126 من القانون تجيز للشركة ان تطلب توصية بالانسحاب الاختياري من خلال عقد جمعية عمومية بعدها يتم ابلاغ هيئة السوق والتي بدورها تضع شروطا لقبول الانسحاب قد تخالف رغبة الشركة ، مبينا ان النص في هذه المادة معيب كونه يمنح الهيئة الاستقلالية الكاملة في الموافقة على للانسحاب من عدمه.

وعن المادة 74 من القانون المتعلقة بالاستحواذ قال الحريش انه نص غير دستوري داعيا الى ضرورة ان يحصل ملاك الاسهم لحق التصرف فوق نسبه ال 30 في المئة دون ان يقدم طلب عرض استحواذ اولي في القانون لتخرج التعديلات في المداولة الثانية بافضل صيغة ممكنة

وقال الحريش ان هيئة السوق متشددة في توفير المعلومات للشركات والمساهمين مبينا ان دخولها يمثل صعوبة شديدة والحصول على المعلومة أشد صعوبة معلقا بقوله ان بعض قرارات الهيئة تصدر عبر المكالمات الهاتفية أو الاميل والفاكس وتعتبرها قرارا وكتابا رسميا متسائلا كيف للمحكمة ان تستدل بمكالمة هاتفية كقرار رسمي موجه للشركات أو الاشخاص؟

بنك الائتمان الكويتي يطلق خدمة «الموافقة على القرض في 5 دقائق»

طارق العصيمي

أطلق بنك الائتمان الكويتي خدمة مبتكرة لمعالجة طلبات القروض الشخصية خلال خمس دقائق، وذلك بالتعاون مع «إس إيه بي»، ما يضعه في طليعة القطاع المصرفي في هذا الجانب من خلال تطبيقه أفضل الممارسات.

ويسهم القطاع المصرفي والمالي إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي بالكويت، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البلاد بنسبة تصل إلى خمسة بالمئة على المدى المتوسط، وفقا لصندوق النقد الدولي، لا سيما وأن الثروات السائلة في دول مجلس التعاون الخليجي نمت بمعدل نمو سنوي مركب قدره 17.5 بالمئة لتصل إلى 2.2 تريليون دولار في العام 2014، وفقا لشركة «برايس ووترهاوس كوبرز». وكان الإقراض في الكويت نما بنسبة 6.2 بالمئة بين العامين 2013 و2014، وفقا لتقديرات بنك الدوحة.

وقام بنك الائتمان الكويتي بأتمتة عملية معالجة طلبات القروض الشخصية أتمتة كاملة، مقللا الوقت الذي تستغرقه معالجة الطلبات من يومين إلى أقل من خمس دقائق، في ظل تزايد إقبال الكويتيين على الاقتراض من أجل بناء المنازل وتجهيزها ولغايات الأعمال التجارية والزواج.

وفي هذا السياق، قال طارق العصيمي، مدير إدارة نظم المعلومات في بنك الائتمان الكويتي، إن من شأن المشروع الجديد أن يساعد في رفع مستوى الرضا المهني لدى الموظفين العاملين في تشغيل النظام، علاوة على زيادة رضا العملاء الذين أكد أن الخدمة الجديدة «أثارت إعجابهم».

وأضاف «هذه التحسينات التي جرى إحداثها على النظام أساسية في الحفاظ على المكانة التي يتمتع بها بنك الائتمان الكويتي كأكثر البنوك موثوقية ونقدما في الكويت، وذلك في ضوء تعاملنا مع 400 طلب اقتراض أسبوعيا في المتوسط، وتوسيع نطاق المشروع لمعالجة طلبات القروض المتراكمة البالغ عددها 105.000 طلب المتعلقة بالمنازل الجديدة التي منحتها الحكومة للمواطنين الكويتيين». وكان النظام السابق الخاص بمعالجة القروض يطلب من العملاء عند التقدم للحصول على قرض، تقديم مستندات ورقية عن الوظيفة والحالة الاجتماعية والجنسية، والتي كان يلزم التحقق منها لدى عدد من الجهات الحكومية. لكن مع النظام الجديد، تقدم حلول الخوادم الخاصة بالبيانات الكبيرة تحليلا فوريا للمعلومات المخزنة على الشريحة الذكية في بطاقة الهوية المدنية الكويتية، المرتبطة بعدد من الجهات الحكومية، ليتم تلقائيا موافقة البنك على القرض أو رفضه أو الطلب من العميل تقديم ضمانات معينة، وذلك بناء على نتيجة التحليل.

وأحدث هذا التطور نقلة نوعية في أداء الموظفين، إذ حسّن إنتاجيتهم بنسبة 95 بالمئة وقلل نسبة حدوث الخطأ البشري في إدخال البيانات أو معالجتها، كما رفع مستوى خدمة العملاء وكفاءتها، بحسب ما أكد بنك الائتمان الكويتي.

من جانبه، قال جرجي عبود، المدير التنفيذي لشركة «إس إيه بي» الخليج وباكستان، إن معالجة بنك الائتمان الكويتي طلب القرض في خمس دقائق، يُظهر قوة البيانات الكبيرة في إعادة ابتكار العمليات التجارية في إطار الاقتصاد الشبكي الناشئ، لافتا إلى أهمية علاقات الشراكة التي تجمع بين مؤسسات القطاعين العام والخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي المتنوع في منطقة الخليج.

شركة «مشاريع الكويت» تستهدف مضاعفة الأرباح بحلول عام 2018

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) في منتدى الشفافية الذي تعقده سنويا أنها تستهدف مضاعفة حجم أرباحها التي حققتها في عام 2014 بحلول عام 2018 مدفوعة بنمو الأرباح التشغيلية للشركات وتخفيض تكلفة الديون.

وقدمت الشركة خلال المنتدى استعراضا لنتائجها في عام 2014 وتطلعاتها الحالية للأعوام الأربعة المقبلة للمساهمين والمحللين الماليين والمؤسسات المستثمرة.

وكان المنتدى قد عُقد عقب الجمعية العمومية لشركة المشاريع التي وافق خلالها مساهمو الشركة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 25 بالمائة (25 فلسا للسهم الواحد).

وفي إطار استعراضها للعام الماضي قالت شركة المشاريع إن عام 2014 شهد تحقيقها العام الثالث والعشرون من الربحية المتواصلة، إلى جانب نجاحها في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها للعام من خلال تحقيق شركاتها الرئيسية رقما مزدوجا في نسبة النمو.

وقد ارتفعت الأرباح التشغيلية للشركة في عام 2014 بنسبة 26 بالمائة لتصل إلى 166 مليون دينار كويتي (567 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 132 مليون دينار كويتي (451 مليون دولار أمريكي) في عام 2013. كما سجلت الإيرادات الإجمالية من العمليات المستمرة لعام 2014 ارتفاعا بنسبة 16 بالمائة لتصل إلى 598 مليون د.ك (2 مليار دولار أمريكي) بالمقارنة مع 514 مليون د.ك (1.76 مليار دولار أمريكي) في عام 2013.

بنك برقان يوقع اتفاقية حصرية مع جراند سينما

أعلن بنك برقان عن توقيعه على اتفاقية مع جراند سينما لتقديم خصومات حصرية لحاملي بطاقاته الإئتمانية عند حجزهم لتذاكر جراند سينما في مجمع الحمرا التجاري.

و بتوقيع هذه الاتفاقية سيصبح بنك برقان البنك الوحيد في الكويت الذي يقدم لجميع حاملي بطاقات بنك برقان الإئتمانية الاستمتاع بعروض و خصومات حصرية على أسعار تذاكر جراند سينما العادية و الصالات المميزة (VIP Class) طوال العام.

وفي هذه المناسبة قال فينكات مينون – رئيس مدراء مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد " نحن سعداء بهذه الشراكة التي تؤهلنا لتكون البنك الوحيد الذي يتعاون مع جراند سينما انطلاقا من سياسة بنك برقان المرتكزة على إرضاء العملاء ، وتلبية إحتياجاتهم و تطلعاتهم من خلال تقديم العروض الترويجية القيمة و الحصرية التي تمتد لتشمل أوسع نطاق وذلك لضمان توفير مستوى أعلى من الخدمة و الراحة لحاملي بطاقات بنك برقان الإئتمانية ".

«آفاق» تكرّم شركاء النجاح وتوقع شراكات إستراتيجية

جانب من حفل التكريم

تحت رعاية الشيخ سلطان بن محمد بن خالد آل نهيان، رئيس مجلس الإدارة، كرّمت «آفاق الإسلامية للتمويل» شركائها الإستراتيجيين، وذلك خلال حفل خاص أقيم تحت عنوان «شركاء النجاح» في «فندق جراند حياة – دبي». وشهد الحفل تكريم أبرز الشركاء المحليين والدوليين، عرفانا بجهودهم الحثيثة ومساهماتهم الفاعلة في دعم مسيرة الإنجازات المتلاحقة التي تقودها «آفاق» ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات.

وحظي حفل «شركاء النجاح» باهمية بالغة كونه شكل منصة مثالية لتوقيع سلسلة من الاتفاقيات الجديدة مع مؤسسات وهيئات دولية ومحلية من بينها «المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم» و«مجموعة أون تايم» و«المعهد الإسلامي الدولي للوقف» و«مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية» و«شبكة محامون التمويل الإسلامي (آي أس اف أي ان)» التي تمثل إضافة نوعية لشبكة «آفاق» من الشراكات الإستراتيجية المتينة، ودفعة قوية لخطط التوسعة الطموحة التي تنتهجها الشركة في سبيل إحداث بصمة إيجابية ضمن قطاع التمويل الإسلامي وتعزيز ريادة دبي والإمارات على الخارطة الاقتصادية العالمية. وإشتملت قائمة شركاء التكريم على مجموعة من الشركاء الإستراتيجيين مثل «مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي»، «دائرة التنمية الاقتصادية بدبي»، «وزارة الصحة»، «وزارة المالية»، «الصكوك الوطنية»، «السوق المالية الإسلامية الدولية»، «مجموعة فاست لينك»، «ميتاكورب»، «تسهيل»، «المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم»، «الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية»، « فلاي دبي»، «العربية للطيران»، «الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف»، «إتحاد المصارف العربية»، «ناسداك دبي»، «المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية»، «مركز دبي للسلع المتعددة»، «معهد مالطا للإدارة»، «وكالة الإعتمار المالية». وثمّن عبد الجليل البلوكي، نائب رئيس مجلس الإدارة في «آفاق الإسلامية للتمويل»، الجهود الحكومية الحثيثة لتوفير بيئة تنافسية مشجعة على الأعمال والاستثمار، في ظل الرؤية الثاقبة والتوجيهات السديدة للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة ، وأخيه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.